الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية
(الموئل الثاني)

اسطنبول ، تركيا
٣ - ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٦

Distr.
LIMITED

A/CONF.165/L.5/Add.1
10 June 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

البند ١٠ من جدول الأعمال

دور ومساهمة السلطات المحلية، والقطاع الخاص، والبرلمانيين، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين في تنفيذ جدول أعمال الموئل

تقرير اللجنة الثانية

إضافة

جلسات استماع اشترك فيها رؤساء بلديات وممثلو رابطات دولية للسلطات المحلية يمثلون الجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية

١- قامت اللجنة الثانية، في جلستيها الثانية والثالثة المعقودتين في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بعقد جلسات استماع اشترك فيها رؤساء بلديات وممثلون لرابطات دولية للسلطات المحلية يمثلون الجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية.

٢- وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، قُدمت عروض من الأشخاص التالية أسماؤهم: السيد خايمي رافينيه، رئيس بلدية سانتياغو في شيلي ورئيس الاتحاد الدولي للسلطات المحلية؛ والسيد دابي دياغني، رئيس بلدية لوغا، بالسنغال ونائب رئيس منظمة المدن المتحدة؛ والسيدة هورتينسي آكا-أنغوي، رئيسة بلدية بورت-بوي (أبيدجان)، بساحل العاج ونائبة رئيس الرابطة العالمية للحواضر الرئيسية، وذلك لمنطقة افريقيا؛ والسيد يوكيو أوشيما، محافظ طوكيو ورئيس مؤتمر قمة المدن الرئيسية في العالم؛ والسيد اردیم شاكر، رئيس البلدية الحضرية للبورصة، بتركيا، والسيد جون هارمان، زعيم المجلس الحضري لكركليس، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٣- وبعد تقيم هذه العروض، أُجري حوار/مناقشة بين الشركاء وممثلي: كوستاريكا، والمكسيك، وأذربيجان، وقبرص، والنمسا، ومالطة، وزامبيا، وأيرلندا، والهند، والسنغال، وفرنسا، والكاميرون، وألمانيا، والفلبين، والسويد، وايطاليا، (باسم الاتحاد الأوروبي).

٤- واشترك في الحوار أيضاً ممثل مجلس أوروبا وممثل للسلطات المحلية.

٥- وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٤ حزيران/يونيه، قُدمت عروض من الأشخاص التالية أسماؤهم: السيد جوني أرايا، رئيس بلدية سان خوسيه، في كوستاريكا؛ والسيد برنار ستاسي، رئيس بلدية إبيرناي، بفرنسا؛ والسيدة شارادا كولي، رئيسة بلدية غونتور، بالهند؛ والسيد غاري ماكالب، رئيس بلدية أبيلين، بتكساس، بالولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيد آلان تونكس، رئيس بلدية تورنتو الحضرية، بكندا؛ والسيد ماكس ناغاندوي، رئيس رابطة الحكم المحلي بزامبيا؛ والسيد باسكوال ماراغال، رئيس بلدية برشلونه ورئيس لجنة المناطق (الاتحاد الأوروبي).

٦- وبعد هذه العروض، أُجري حوار/مناقشة بين الشركاء وممثلي: باراغواي، وشيلي، وهولندا، وبنن، وكينيا، وكندا، واليونان، وايطاليا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وألمانيا، ونيبال، وأيرلندا، والفلبين، وناميبيا، وسلوفاكيا، والصين، وبلجيكا، وأوروغواي.

٧- واشترك في الحوار أيضاً ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كما اشترك فيه ممثل للسلطات المحلية.

٨- وفيما يلي موجز الرئيس لجلسات الاستماع:

دور ومساهمة السلطات المحلية

استفاد الاجتماع من العروض المقدمة من رؤساء المدن ورابطات الحكم المحلي، التي حفزت على إجراء مناقشة حية وبناءة. وكان أساس العرض هو الإعلان الختامي للجمعية العالمية للمدن والسلطات المحلية، الذي اعتُمد في اسطنبول في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦.

وأبرز المشتركون الصلة العضوية للقضايا التي يجري تناولها في الموئل الثاني وفي جدول أعمال الموئل بنتائج مؤتمرات رئيسية أخرى عقدتها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة. وشُدد على أنه في عالم آخذ في التحول إلى الحضر بشكل سريع، فإن للموئل الثاني مهمة حاسمة تتمثل في تطبيق الالتزامات والتوصيات المعتمدة في تلك المحافل على الاحتياجات والاهتمامات والأوضاع المحددة للمستوطنات البشرية كما تتمثل في تعزيز الالتزامات على الصُعد العالمية والاقليمية والوطنية والمحلية بإيجاد حلول فعالة للتطلعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للناس الذي يعيشون في جميع أنواع المستوطنات البشرية، والتي تتراوح بين الحواضر الرئيسية ومجتمعات القرى الصغيرة. وينبغي أن تكون لجميع المجتمعات المحلية الفرصة لتوضيح احتياجاتها وتطلعاتها بالتفصيل

عن طريق المشاركة الفعالة من جانب جميع قطاعات المجتمع كما ينبغي أن تكون لها القدرة على ذلك.

وللسلطات المحلية، بالاشتراك مع الحكومات المركزية والمجتمع الدولي، دور رئيسي تؤديه في حل المشاكل الملحة في مجال المستوطنات البشرية، وخاصة عن طريق تعبئة ودعم الاجراءات التي تتخذها المجتمعات المحلية والمواطنون على الصعيد المحلي. وقد أُشير في هذا الصدد إلى أنه ينبغي إسناد دور أبرز وأدوم للسلطات المحلية في المداولات الوطنية والدولية المتعلقة بهذه القضايا، بما في ذلك إسناد دور لها في هيئات ومنظمات الأمم المتحدة، لكي يمكن تشكيل تحالف استراتيجي في هذا الصدد. وقد سُلم ورُحب، باعتبار ذلك خطوات مشجعة في هذا الاتجاه، بإشراك ممثلي السلطات المحلية في الوفود الوطنية الموفدة إلى مؤتمر الموئل الثاني، وبإشراك السلطات المحلية في الأنشطة التحضيرية ذلك، وبإدراج أحكام خاصة في النظام الداخلي للموئل الثاني تسمح للسلطات المحلية بأن يكون لها إسهام أكثر تركيزا في مداولات المؤتمر. واقتُرح أيضا إعطاء ممثلي السلطات المحلية بعد الموئل الثاني مركز دائم في لجنة المستوطنات البشرية وربما أيضا في الهيئات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، بغية إضفاء الطابع المؤسسي على إسهامها وإشتراكها في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وهذا العمل سيتيح وسيلة رئيسية لضمان التنمية المستدامة.

وتم التأكيد أيضا على الحاجة إلى التعاون المباشر فيما بين السلطات المحلية لشتى البلدان والمناطق وعلى قيمة هذا التعاون. وسُلطت الأضواء على دور الرابطات والمنظمات الدولية القائمة للسلطات المحلية والمدن باعتبارها آلية واعدة لتحقيق المزيد من تنسيق اسهاماتها الجماعية في المناقشات الدولية ذات الصلة. وشُدد على أن مثل هذا النهج يمكن أن يساعد على ضمان إسماع صوت "المدن المتحدة" في الأمم المتحدة بشكل أفضل.

وشدد المشتركون على أنه ينبغي النظر إلى تنمية المستوطنات البشرية باعتبارها مكونا لا بد منه لتحقيق التنمية البشرية المستدامة بصورة عامة. ولذلك فإنه لا بد من النهوض، على نحو متكامل، بالتنمية الاقتصادية والانصاف والتقدم الاجتماعي والوعي البيئي والحساسية لاختلاف الجنس في تنمية جميع المستوطنات البشرية. وللسلطات المحلية دور حاسم عليها أن تؤديه في هذه العملية؛ كما أن السلطات المحلية هي في قطاعات كثيرة، مثل الصحة العامة والعمالة والبيئة والتعليم والخدمات المجتمعية، أقرب جهة إلى المشاكل ولها أفضل وضع يسمح لها بإيجاد أنجع الحلول عن طريق تعبئة الطاقات والتصورات والموارد المحلية.

وشُدد أيضا على أن نُهج السياسات التي تهدف إلى تحقيق اللامركزية بصورة فعالة هي أمر ضروري لايجاد إطار ونموذج جديد لتناول قضايا تنمية المستوطنات البشرية. ورُئي أن تحقيق اللامركزية هذا لا بد أن يعزز الديمقراطية ويمد السلطات المحلية - وهي الأُطر المؤسسية الأكثر التصاقا بالناس والمجتمعات المحلية - بالشرعية اللازمة للإعراب عن الاهتمامات والتطلعات المحددة لمواطنيها.

وينبغي أن تشمل عملية إضفاء اللامركزية اتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز قدرة السلطات والمجتمعات المحلية على تناول قضايا تنمية المستوطنات البشرية، بما في ذلك استمرارية التمويل وقابليته للتنبؤ به. وينبغي أن تكون للسلطات المحلية القدرة على ممارسة سلطة أكبر في السياسة الاقتصادية المحلية وعلى استحداث قدرة على توليد موارد محلية.

وأكد المشتركون على الدور الذي تؤديه السلطات المحلية في ربط تنمية المستوطنات البشرية بالصناعة وقطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية ومجموعات المجتمع المحلية. وأكد المشتركون أيضا على الحاجة إلى تعزيز الحوار والتفاعل بين السلطات والمجتمعات المحلية وجماعات المواطنين بقصد تناول احتياجات واهتمامات المقيمين المحليين على نحو فعال. وتم التشديد على الحاجة إلى إجراء تبادل أفضل للمعلومات وتقاسم الخبرات بإعتبار ذلك أداة هامة للنهوض بأفضل الممارسات وتحديد أفضل النُهج المبشّرة بالخير.

وسُلطت الأضواء أيضا على الحاجة إلى وضع قوانين وأنظمة وطنية تحدد بوضوح دور ومسؤوليات السلطات المحلية تجاه الحكومات الوطنية وتتيح المجال أمام تحقيق اللامركزية والديمقراطية المحلية بصورة فعالة، على أن توضع في الحسبان مبادئ الاستقلال الذاتي والتبعية الإدارية والقرب. واقتُرح في هذا الصدد استخدام الخبرة المكتسبة في تنفيذ الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي كأساس لوضع ميثاق عالمي يحدد المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها إطار مؤسسي أو قانوني سليم لنظام حكم محلي ديمقراطي.

واقتُرح فضلا عن ذلك أن ينص التشريع الوطني ذو الصلة على تعزيز دور السلطات المحلية في وضع وتنفيذ استراتيجيات ومشاريع وطنية النطاق يمكن أن يكون لها تأثير على مناطق حضرية محددة وعلى المقيمين بها. وأشار المشاركون إلى أن جدول أعمال الموئل يعالج مسائل المستوطنات البشرية في كل من المناطق الحضرية والريفية وإلى أنّ نتائج المؤتمر يجب أن تراعي مراعاة كاملة الاحتياجات والظروف الخاصة بالسكان الذين يعيشون خارج الحدود البلدية.

وعلاوة على ذلك أكد المشاركون الحاجة الى تشجيع التوازن بين الجنسين على المستوى المحلي، بما في ذلك من خلال تعزيز دور المرأة في صنع القرارات على المستويين البلدي والأهلي. وارتئي أيضا أن طموحات الشباب ومساهمتهم المحتملة يجب أن تراعى مراعاة كاملة.

وأثيرت شواغل محددة فيما يتصل بحالة الفقراء والعاطلين عن العمل والمهمّشين، بما في ذلك سكان المناطق الحضرية غير المقيمين بصورة شرعية أو الذين ليسوا من مواطني البلد المعني و/أو المدينة المعنية. وارتئي أن بذل جهد مشترك بالتعاون مع السلطات المحلية يمكن أن يكون فعالا في التطرق لاحتياجات هؤلاء السكان المحددة.

ورحب المشاركون بوضع وإقرار أكثر من ٥٠٠ ١ نسخة محلية من جدول أعمال القرن ٢١ في بلدان متقدمة ونامية عديدة منذ انعقاد مؤتمر القمة المعني بالأرض بريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، كما أشارت إلى ذلك نشرة "جعل المدن تؤدي مهمتها" (Making Cities Work)، وهي نشرة أُعدت

خصيصا للموئل الثاني. أما النهج القائم على المشاركة الذي تميز به اعتماد وتنفيذ الأنشطة المحلية في إطار جدول أعمال القرن ٢١ التي تشارك فيها الحكومات المحلية ويشارك فيها البرلمانيون ودوائر الأعمال والمجتمعات العلمية والنقابات والمنظمات غير الحكومية فقد ارتئي أنه واعد بشكل خاص. وتم التأكيد على أن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى المحلي يمكن أن يوفر شكلا فعالا لتحقيق أهداف تنمية المستوطنات البشرية وتنفيذ جدول أعمال الموئل. وبشكل أكثر تحديدا أشير إلى أن القدرات المطوّرة في عدد كبير من البلدان من خلال عملية جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى المحلي يمكن أن تُستخدم بشكل مفيد في تنفيذ نتائج الموئل الثاني.

وتم التأكيد أيضا على أهمية التعاون في تطبيق التكنولوجيا بوصف ذلك سبيلا جديدا للديمقراطية التمكينية المحلية. ويشمل ذلك تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في تطبيق المناهج المبتكرة تجاه تخطيط المستوطنات البشرية وتنظيمها وإدارتها على أساسيْن: واحد بين الشمال والجنوب وآخر بين الجنوب والجنوب. كما تم التأكيد على الصلة بين تطوير التكنولوجيا والتمكين المحلي وكذلك على الحاجة الى الإدراك الكامل لقدرة المناهج التكنولوجية الجديدة المحتملة على صيانة التراث الثقافي والبيئة في المدن.

وأشار المشاركون أيضا إلى الحاجة الى تأمين تعاون ومساعدة تقنيين إضافيين وأكثر فعالية من خلال شراكات جديدة مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية دعما لاستراتيجيات وأنشطة تنمية المستوطنات البشرية. واقتُرحت أيضا عدة تدابير عملية لتأمين متابعة المناقشة. وكان من بينها إنشاء قاعدة بيانات بشأن الأنشطة التعاونية؛ وإقامة روابط من خلال شبكة "انترنت" من أجل التبادل الأفقي للتجارب والخبرات المحلية؛ وقيام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بوضع برامج محلية بمشاركة السلطات المحلية المباشرة؛ وقيام الأمم المتحدة بتشجيع التعاون بين الشمال والجنوب فيما بين المدن والسلطات المحلية، بما في ذلك التعاون فيما بين الجهات المحلية؛ وتعزيز وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة التي تركز على المستوطنات البشرية.

وأعرب المشاركون عن تقديرهم لظهور علاقة جديدة هي شراكة بين "المدن المتحدة" والأمم المتحدة.

- - - - -